" الاثار الاقتصادية للتضخم على النمو الاقتصادي بين النظرية و التطبيق "

"مع إشارة خاصة لليبيا وعرض لتجارب بعض الدول"

إعداد:

خالد العربي أحمد الشتيوي ، اسامة رمضان الشيباني ابودية

محاضر قسم الاقتصاد

تمهيد

تعد ظاهرة التضخم من المشاكل الاقتصادية التي تعاني منها الدول النامية والمتقدمة على حد سواء غير أن الأسباب والآثار لهذه الظاهرة يختلف حسب مستوى الاقتصاد لهذه الدول ، مما يترتب عليه اختلاف في الآثار الاقتصادية والاجتماعية التي تفرزها الفجوة التضخمية على اقتصاديات تلك الدول و يعد التضخم أحد المؤشرات الأساسية لمدى قدرة الدولة على التحكم في أوضاع الاقتصاد الكلي، حيث استحوذ على حيز كبير من دراسات الاقتصاديين في الدول المتقدمة والنامية، نظرا للآثار السلبية التي يخلفها في الجانب الاقتصادي والاجتماعي ويشار إلى ظاهرة التضخم عبر ارتباطها بالدخل والإنفاق على أنها تزايد متصاعد في المستوى العام للأسعار الذي ينتج عن حدوث فجوة بين عرض السلع والخدمات في السوق وحجم الدخول المتاحة للإنفاق، كما ويعتمد تعريف ظاهرة التضخم كظاهرة سعرية على الخصائص والآثار الناتجة عنها، والتي تتضمن ارتفاع الأسعار بشكل عام، فيعبر عن حركة مستمرة يرتفع خلالها المستوى العام للأسعار بسبب ازدياد كمية النقود أو عدم وجود توازن بين الكتلة النقدية والكتلة السلعية وغيرها من العوامل التي تؤدي إلى حدوث ظاهرة التضخم .

- مشكلة البحث :

يوجد اختلاف عام بين الاقتصاديين على وجود تأثير محدد للتضخم على النمو الاقتصادي، فيرى البعض أن التضخم يولد آثار إيجابية ، حيث يكون محفزاً للنمو الاقتصادي من خلا ل زيادة التراكم الرأسمالي و يرى البعض الآخر أن التضخم لحدث تأثير سلبياً على الاقتصاد حيث يعمل على تراخي معدلات النمو الاقتصادي من خلال خفض كفاءة الاستثمار وكذلك على الميزة التنافسية للسلع الوطنية في الأسواق العالمية

و من هنا تكمن مشكلة الدراسة في التعرف على طبيعة العلاقة بين معدلات التضخم و معدل النمو الاقتصادي واتجاهاته في ليبيا و الدول النامية

- **منهج البحث :**

يعتمد الباحث الاسلوب الاستنباطي بهدف استعراض الإطار النظري لظاهرة التضخم من حيث الآثار الاقتصادية الناتجة عن التضخم وعلاقته بالنمو الاقتصادي ، والآثار الاقتصادية للتمويل بالتضخم.

فضلاً عن استعراض نظريات ونماذج النمو ومضمون العلاقة بين التضخم والنمو الاقتصادي،مع الإشارة الى اثر التضخم على الاقتصاد الليبي في الفترة مابين (2009- 2020) مستخدماً في ذلك تحليل تقارير مصرف ليبيا المركزي الخاصة بالتضخم .

- **أهمية الدراسة :**

تأتي أهمية الدراسة كونها تدرس تأثر النمو الاقتصادي بالتضخم في ليبيا بالفترة الزمنية (2009-2020):

إن فهم ظاهرة التضخم و أثرها على اقتصاديات الدول يساهم في معرفة كيفية التعامل مع هذه الظاهرة بالشكل الذي يضمن إبقاء آثارها السلبية عند الحد الأدنى ، و في هذه الدراسة سنقوم بتسليط الضوء على تجارب بعض الدول و الخطوات التي اتبعتها في الحد من تأثيرها و المتمثلة في السياسات النقدية و المالية التي من ضمن أولوياتها الحفاظ على المستوى العام للأسعار.

فالتضخم هو أحد المشكلات الاقتصادية الرئيسية التي تواجهها أغلب بلدان العالم و تسعى لمعالجتها والحد من تأثيرها وخاصة في اقتصاديات السوق التي تخضع لعمليات اقتصادية دورية لأن التضخم إذا لم تستطع الحكومة السيطرة عليه ، قد تكون له تبعات اقتصادية واجتماعية وسياسية سلبية خطيرة ، لذا من المهم التعرف على طبيعة هذه الظاهرة ونتائجها و النظريات الخاصة لتفسيرها و هذا ما سوف نحاول دراسته في هذا الفصل .

مفهوم التضخم:

التضخم هو اما الزيادة في المستوى العام للأسعار او الانخفاض في القوة الشرائية لوحدة النقد والمستوى العام للأسعار و المتوسط المرجح لأسعار كل السلع والخدمات في مجتمع معين (العامري ،2010 ،ص410)

ويعرف التضخم بانه الزيادة المستمرة في المستوى العام للأسعار ، لذا لا يعد تضخماً الزيادات الطارئة في الاسعار لسبب او لأخر ، من قبيل ارتفاع الاسعار بسبب العوامل الموسمية او العرضية ، كما ان الزيادة في الاسعار لا تعني ان تكون لجميع السلع . قد ترتفع اسعار بعض السلع فيما يبقى البعض الاخر ثابتاً ، اضافة الى انه لا يشترط ا ن تكون زيادات الاسعار متساوية لجميع السلع فقد تكون الزيادات متباينة (الشلاوي ، الزبيدي ، 2009)

وفقا للتعريف الشائع له يعرف على انه الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار ويوضح أن مشكلة التضخم تظهر أذا عانت الدولة من :

أ – ارتفاع مستمر في الاسعار : ان خطورة مشكلة التضخم تأتي من ارتفاع الاسعار يكون مستمراً على مدى فترة زمنية ، فالارتفاع المؤقت في الاسعار بسبب اية ظروف طارئة او عارضة قد لا يسبب مشكلة للدولة ولذلك لا يمكن اعتباره نوعاً من التضخم . فالتضخم يعني ان ارتفاع الاسعار يكون مستمراً.

ب _ ارتفاع المستوى العام للأسعار: يعني ان المتوسط العام للأسعار داخل الدولة يتعرض للارتفاع، ولذلك فحدوث ارتفاع في اسعار بعض السلع وانخفاض اسعار سلع اخرى قد لا يفضي الى ارتفاع المستوى العام للأسعار ولذلك لا يعتبر تضخماً . ولكن التضخم يشير الى حدوث ارتفاع في المتوسط العام لأسعار السلع المختلفة .(ناصف ، 2007) .

نشأة التضخم:

في القرن التاسع عشر كان التركيز على جانب واحد من جوانب التضخم و هو التضخم النقدي ثم جاء الاقتصادي كينو و قام بدارسة

العوامل التي تؤثر في مستوى الدخل القومي النقدي كالميل الحدي للاستهلاك والكفاءة الحدية لرأس المال و سعر الفائدة و توصل الى أن التضخم هو زيادة الطلب الكلي مما يؤدى الى زيادة مستمرة في الاسعار ثم جاءت المدرسة السويدية في النصف الثاني للقرن العشرين و أظهرت

دراستها أن العلاقة بين الطلب الكلي و العرض الكلي لا يتوقف على الانفاق الفوقي فقط و إنما خطط الاستثمار وخطط الادخار

أيضاً. ، (العامري 2010)

تعريف التضخم:

يعرف التضخم حسب اتفاق الاقتصاديين على انه :

هو ارتفاع عام و مستمر في المستوى العام للأسعار لجميع السلع و الخدمات خلال فترة زمنية معينة قد تكون شهرية أو سنوية.

***علاقة التضخم بالنمو الاقتصادي:**

كما ذكرنا فإن التضخم يؤثر بشكل كبير على كافة المتغيرات والعوامل الاقتصادية وما يهمنا في هذه الورقة ، هو أثر وعلاقة التضخم في التنمية الاقتصادية ، حيث اختلف الباحثون حول ما إذا كان للتضخم آثاراً سلبية أي انه يعتبر عائقاً أمام عملية التنمية الاقتصادية، ام اثاراً ايجابية محفزة للتنمية ، فهل يعتبر التضخم عائقاً أم محفزاً للتنمية الاقتصادية؟

حيث يعتبر بعض الاقتصاديون من خلال بعض المراجع أن التضخم يشكل حافزاً للتنمية الاقتصادية، وذلك أن التضخم يؤدي إلى انخفاض الاستهلاك وبالتالي زيادة المدخرات والتي يتم توجيهها فيما بعد إلى الاستثمار، بالإضافة إلى أن ارتفاع الأسعار وخاصةً الناتجة عن زيادة حجم الطلب عن المعروض من السلع والخدمات، تشجع المستثمرين على زيادة الإنتاج، وبالتالي تحريك عجلة النمو الاقتصادي.

وفي المقابل هناك من رفض هذه الفكرة، ويعتبرون أن التضخم يشكل عائقاً للنمو الاقتصادي، حيث أن ارتفاع الأسعار يؤدي إلى تدهور قيمة النقود وبالتالي القضاء على القيمة الادخارية لها،(وهذا ما حدث في ليبيا منذ سنة 2014) مما يؤدي إلى فقدان الثقة بالعملة المحلية، وهروب المستثمرين وحدوث مشاكل اقتصادية كبيرة.

وللخروج بنتيجة مفيدة من هذا النقاش والإجابة على ما إذا كان التضخم يشكل عائقاً أم يعتبر محفزاً للتنمية الاقتصادية يتوجب الرجوع إلى أنواع التضخم وهي كما يلي:

أنواع التضخم:

هناك عدة تقسيمات للتضخم حسب المتغيرات الاقتصادية المسببة له و يمكن تلخيصها في الآتي :

أولاً : التضخم المرتبط برقابة الدولة على الأسعار: و ينقسم الى: -

1- التضخم المكشوف (الصريح) :

و يتميز هذا التضخم بالارتفاع المستمر و الكبير في أسعار السلع و الخدمات في الاقتصاد دون تدخل السلطات الحكومية للحد منه مما يؤدي الى انقاص القيمة الشرائية للنقود ، وهذا ما حدث في ليبيا بعد 2011 من انخفاض لدور الدولة في السيطرة على العملية الاقتصادية مما ادى الى بروز هذه الظاهرة

2- التضخم المقيد (المكبوت):

و بهذا النوع تتدخل السلطات الحكومية لمنع ارتفاع الاسعار بمعدلات كبيرة باستخدام نظام التسعير و الحصص و نظام البطاقات و يعاب عليه أن الدولة تتوجه للاستيراد وتغطية فائض الطلب مما يؤدي لاستنزاف العملة الصعبة. (الشمري،1980)

ثانياً: التضخم المرتبط بسرعة ارتفاع الاسعاروينقسم الى:

1-التضخم الزاحف:

و هو ارتفاع بطيء في الاسعار و بشكل خفيف حيث يتراوح ما بين 1% الى 3% سنوياً و وفقا للدراسات المرجح أن له آثار ايجابية حيث يكون هناك ارتفاع بسيط في الاسعار مما يؤدي الى زيادة هامش الربح و يكون حافز للمنتجين في حين يرى آخرين أن استمرار هذا النوع من التضخم لمدة طويلة قد يؤدي الى خروجه عن نطاق التحكم و يخرج من كونه تضخم زاحف.

2-التضخم العنيف:

و يكون فيه معدل التضخم 5% خلال أربع سنوات متتالية و يحدث هذا النوع من التضخم لعدم مرونة الجهاز الانتاجي مما يؤدي الى زيادة المستوى العام للاسعار و ينعكس بدوره على انخفاض القيمة الحقيقية للاجور مما يدفع السلطات النقدية لاصدار المزيد من العملة بدون غطاء لتغطية النفقات الحكومية و تمويل عجز الموازنة مما يؤدي الى خلل في ميزان المدفوعات.

3-التضخم الجامع:

حيث يشهد فيه الاقتصاد ارتفاعاً جنونياً للأسعار و يتراوح ما بين (50% الى 80%) سنوياً و يظهر في البلدان التي تعاني عجز في ميزان المدفوعات و اختلال في الهيكل الانتاجي وهذا النوع من التضخم يحدث في فترة قصيرة جداً و هو من أشد الأنواع خطورة على الاقتصاد ويؤدي في الغالب الى فقدان الثقة في العملة المحلية ، مثال ما حدث في لبنان والعراق ، ومشابه لما حدث في ليبيا في السنوات الاخيرة .

ثالثاً : التضخم المرتبط بالقطاعات الاقتصادية و ينقسم الى :

1- التضخم الاستهلاكي:

و يسمى أيضاً بالتضخم السلعي و هو يمس أسعار السلع الاستهلاكية دونها دون غيرها و بالتالي فهو يصيب قطاع انتاج السلع الاستهلاكية فقط.

2- التضخم الاستثماري:

و هو ما يسمى بالتضخم الربحي و هو يمس أسعار السلع الاستثمارية دون غيرها من السلع أي أنه يصيب قطاع انتاج السلع الاستثمارية فقط. (مثل مواد البناء والالات والمعدات الاستثمارية).

رابعاً : التضخم حسب المصدر و ينقسم الى :

1-التضخم المحلي:

و هو التضخم الذي يمس أسعار السلع والخدمات المنتجة محلياً لضعف الجهاز الانتاجي في تلبية الطلب المحلي و ندرة الموارد المحلية

، مما يؤدي الى ارتفاع تكاليف انتاج السلع المحلية الذي يؤدي بدوره الى ظهور ضغوط تضخمية محلية

2- التضخم المستورد:

و نشأ هذا النوع بسبب استيراد سلع و خدمات اسعارها مرتفعة في السوق الدولية أو استيراد موارد انتاجية أجنبية أسعارها مرتفعة تدخل في انتاج سلع محلية مما يؤدي الى زيادة تكاليف انتاجها ، بالاضافة الى انخفاض سعر صرف العملة المحلية أمام العملات الأجنبية مضافاً اليها

الارتفاع في اسعار نقل هذه السلع والتي عادةً ما تكون خارج سيطرة اقتصاد الدولة ، وينعكس ذلك مباشرة على اسعار السلع المستوردة ، والسلع المنتجة منها .

***الاثار الاقتصادية الناتجة عن التضخم:**

يؤدي التضخم الاقتصادي الى ظهور العديد من الآثار التي تنعكس بشكل سلبي على الاقتصاد و منها :

1-التأثير على التوزيع الخاص بالدخل الحقيقي:

وهو إجمالي كميات السلع و الخدمات التي يحصل عليها الأفراد بالاعتماد على الدخل النقدي الخاص بهم، ويظهر تأثير التضخم على الدخل الحقيقي وفقا للحالات الآتية:

أ- ثبات الدخل النقدي مع ارتفاع الأسعار بشكل مستمر، مما يؤدي إلى تراجع مستمر في الدخل الحقيقي.

ب- زيادة الدخل النقدي بنسبة أقل من الزيادة بالأسعار، مما ينجم عنه تناقص الدخل الحقيقي مثلاً زيادة الدخل النقدي بنسبة 6% يصاحبها زيادة في المستوى العام للأسعار بنسبة 10% .

ت- زيادة الدخل النقدي بنسبة متساوية مع زيادة الأسعار، مما ينتج عنه ثبات الدخل الحقيقي.

ث- زيادة الدخل النقدي بنسبة أكبر من الزيادة بالأسعار، مما يسفر عنه زيادة الدخل الحقيقي. (خلف 2006)

2- تأثر القوة الشرائية الخاصة بالنقود:

هو فقدان النقود للقوة الشرائية الخاصة بها، والناتجة عن الزيادة المستمرة في الأسعار، مما يؤدي إلى ضعف الثقة الخاصة بالعملة الوطنية، و يشجع ذلك الافراد على شراء المنتجات و العملات الأجنبية و العقارات والتي ترتفع تلقائياً وبشكل غير حقيقي مما يحدث موجة كبيرة من الطلب عليها

3- التأثير سلباً على ميزان المدفوعات :

نتيجة لزيادة معدلات التضخم تتراجع القدرة التنافسية على المنتجات المستوردة ذات الاسعار المنخفضة نسبياً مقارنة بالمنتجات المحلية البديلة.

4- تأثر توزيع الثروة :

هو إعادة توزيع الثروات الخاصة بالمجتمع بشكل عشوائي خلال حدوث التضخم ، فيبيع الافراد ثرواتهم الحقيقة كالعقارات نتيجة للزيادة المستمرة في الاسعار من أجل المحافظة على مستواهم الاستهلاكي الذي اعتادوا عليه أما الافراد الذين يمتلكون ثروات مالية فيفقدون جزءاً من قيمتها الحقيقية ، بسبب ارتفاع الاسعار و انخفاض القوة الشرائية للدخل.

الآثار الاقتصادية للتمويل التضخمي أو التمويل بالعجز*

حيث قد تعترض التنمية الإقتصادية بعض المشاكل التي تؤدي إلى تراجع مستوياتها ، ومن بين هذه المشاكل قصور الموارد المالية اللازمة لإحداث التنمية ، وقد تضطر الدولة إلى اللجوء إلى مصادر أخرى لتوفير هذه الموارد المالية و التي من بينها " التمويل التضخمي أو التمويل بالعجز " فتقوم بزيادة وسائل الدفع و الائتمان ،حيث يعرف التمويل بالعجز بأنه وسيلة لتحويل الموارد من الإستهلاك الجاري إلى التكوين الرأسمالي و ذلك عن طريق خلق النقـود أو الائتمان لسد الفجوة التي تظهر في تمويل خطة التنمية الإقتصادية وفي ميزانية الحكومة ومن ثم فإن الشكلين الذين يمكن أن يستخدم فيهما التمويل التضخمي هما إصدار عملة جديدة أو الإقتراض من الجهاز المصرفي و الهدف الأساسي منهما هو الإسراع بالتنمية الإقتصادية و النمو الإقتصادي فارضاً تضحيات عاجلة من أجل رفاهية أجلة، ولكن إمكانيات التمويل التضخمي محدودة في الدول النامية نتيجة عدم مرونة الجهاز الإنتاجي فيها مما قد يلحق بها أضرارا عديدة نتيجة الإتجاه إلى الإستثمار غير المنتج و المضاربات و الإتجاه نحو الاكتناز.

وقد لا يساعد التضخم الناتج عن التمويل بالعجز في هذه الحالة على اجتذاب رؤوس الأموال الأجنبية المستثمرة نظراً لتخوفها من ارتفاع تكاليف الإنتاج .

ولكن التمويل بالعجز لأغراض الإستثمار وما يسببه من تضخم قد يكون له اثار سلبية على النمو و التنمية وخاصة في الدول النامية.

وتتمثل أبرز الآثار الاقتصادية للتمويل التضخمي أو التمويل بالعجز و ما يولده بالضرورة من معدلات مرتفعة من التضخم في الآتي:

1- إضعاف ثقة الأفراد في العملة و إنخفاض الحافز على الإدخار

2- إختلال ميزان المدفوعات (عجز في ميزان المدفوعات).

3- توجيه رؤوس الأموال إلى فروع النشاط الإقتصادي التي لا تفيد التنمية في مراحلها الأولى.

4- خطورة الطبيعة التراكمية للتضخم ، فمتى تمكنت القوى التضخمية من النظام الإقتصادي فإنها تستشري بصورة تراكمية ، ومن ثم يصبح التضخم لصيقاً بالاقتصاد وسمة من سماته ، وتجدر الإشارة هنا إلى وجود أراء مختلفة فيما يتعلق باستخدام التمويل التضخمي من أجل دفع النمو الاقتصادي ، حيث أن هذا النوع من التمويل يجعل الإستثمار يتجاوز حجم الادخار المتاح وبالتالي يولد نوعاً من التضخم من منطلق أن زيادة عرض النقد تؤدي إلى زيادة الإستثمار وذلك استناداً إلى أن ارتفاع الأسعار يؤدي في قطاعات معينة يؤدي إلى إرتفاع مستوى الأرباح 02% وأن التوسع السريع في الإئتمان المصرفي مع ثبات أسعار الفائدة الأسمية يجعل بعض المستثمرين يحصلون على قروض ذات فوائد حقيقية.

نظريات ونماذج النمو ومضمون العلاقة بين التضخم والنمو الاقتصادي:

تتعدد المدارس الفكرية التي تعرضت للعلاقة بين التضخم والنمو الاقتصادي بدءاً من النظرية الكلاسيكية ثم النظرية النيوكلاسيكية، والنظرية الكينزية، ومروراً بنظرية كمية النقود، ثم نماذج النمو النابع من الدخل. وفيما يلي عرض مختصر لهذه النظريات والنماذج ويتبعها استقراء لبعض الدراسات التطبيقية في ذات الخصوص.

1- النظرية الكلاسيكية

اعتبر الكلاسيك ان الادخار الذي يولد الاستثمار ومن ثم النمو و توزيع الدخل، كما انه يحدد أيضاً مدى سرعة أو تباطؤ النمو الاقتصادي

لأى دولة ،وفي اعتقادهم أن انخفاض الأرباح ليس سبباً رئيسياً في نقص التشغيل وإنما سبباً للمنافسة في سوق العمل، و من هنا يمكن القول على النظرية الكلاسيكية لا تقدم علاقة تفسيرية مباشرة بين التضخم والنمو الاقتصادي والافتراض الضمني هنا هو إمكانية وجود

علاقة سالبة بين التضخم والنمو الاقتصادي من خلال زيادة تكلفة العمل في حالة زيادة الأجور النقدية لتتمشى مع زيادة الأسعار ، أي أن المنافسة من جانب الراسماليين في سوق العمل تؤدى إلى زيادة أجور العمال، ومن ثم ارتفاع تكلفة العمل، مما يؤذي بدوره إلى انخفاض مستويات أرباح الشركات، ومن تم مستوى تراكم رأس المال و الإنتاجية والذي ينعكس سلباً على النمو الاقتصادي. (عطية 2008)

2- النظرية النيوكلاسيكية :

وفقا لهذه النظرية، يتحقق النمو من خلال تراكم رأس المال، ولكن في ظل غياب عوامل خارجية، تظل عملية النمو مقيدة. فالمحرك الرئيسي للنمو في المدى الطويل هو التضخم الذي يحدث في المدى القصير، فيظل الادخار وزيادة رأس المال العيني هما العاملان المؤثران في إحداث النمو الاقتصادي، ويتأثران بدورهما بعنصر التضخم (عطية2008)

3- النظرية الكينزية :

يعتمد النموذج الكينزي في تفسير العلاقة بين التضخم والنمو الاقتصادي على كل من منحنى الطلب الكلي ومنحنى العرض الكلي. ووفقاً لهذا النموذج، فيه في المدى القصير يكون منحنى العرض الكلي عبارة عن خط أفقي والتغيير في جانب الطلب في الاقتصاد يؤثر فقط على الأسعار، ولكن إذا كان هذا المنحنى الأخير مائلاً، فإن التغير في الطلب الكلي يؤثر على كل من الأسعار والإنتاج، وهذا ينطبق مع حقيقة أن العديد من العوامل تدفع معدل التضخم ومستوى الإنتاج في المدى القصير، وتشمل هذه العوامل التوقعات، القوى العاملة، أسعار عوامل الإنتاج الأخرى، والسياسة المالية والنقدية وبما أن الأسعار والأجور تتسم بالجمود، فهي تستغرق من الوقت حتى يصل الاقتصاد إلى حالة التوازن ونتيجة لهذا السبب، لا توجد علاقة مرئية واضحة بين التضخم والنمو الاقتصادي في المدى القصيروهي التي تمثل الحالة المستقرة. وبالانتقال من المدى القصير إلى المدى الطويل، فإن العوامل سالفة الذكر يكون لها ما يعرف بالصدمة Shock على الحالة المستقرة للاقتصاد، ومن ثم، فإن العلاقة بين التضخم والنمو الاقتصادي فهي علاقة موجبة في بداية الأجل الطويل ولكن في آخر المسار، تتحول تلك العلاقة وتصبح سالبة

4- نماذج النمو النابع من الداخل:

تشير نماذج النمو النابع من الداخل إلى أن معدل النمو الاقتصادي يعتمد على كلا من رأس المال البشرى و رأس المال المادي وكما هو الوضع في النظرية الكلاسيكية، فإن هذه النظرية لا تناقش بشكل مباشر العلاقة بين التضخم والنمو الاقتصادي، إلا أن العلاقة الضمنية مابين المتغيرين تظهر من خلال عنصر راس المال، حيث أن التضخم يسبب انخفاضاً في معدل العائد من رأس المال، وبالتالي يؤثر سلباً على معدل النمو الاقتصادي، حيث أن معدل التضخم يخفض من نسبة الربحية على الودائع إلى مستويات أقل، ونتيجة لذلك، يقل الحافز على الادخار، مما يؤدي بدوره إلى انخفاض معدل الاستثمار وبالتالي مستوى الإنتاج . (عبد الرحمن واخرون 1999)

5- نظرية كمية النقود (نظرية فريدمان):

وفقا لهذه النظرية، فإن عرض النقود هو العامل الوحيد المحدد لمستويات الأسعار، ويرى " فريدمان " أن ظاهرة التضخم ترجع بصفة

أساسية إلى ارتفاع معدل المعروض النقدي بشكل أسرع من معدل نمو الدخل المحلى، لكن تأثير العرض النقدي يختلف في المدى القصير عنه في المدى الطويل ففي المدى القصير تؤثر زيادة العرض النقدي على المتغيرات الحقيقية في الاقتصاد(البطالة،الدخل الحقيقي المستوى العام للأسعار....وغيرها من المتغيرات الحقيقية) أما في المدى الطويل فإن التغيير في العرض النقدي يكون أثره في المقام الأول على المستوى العام للأسعار وعلى المتغيرات الأسمية الأخرى وليس على الحقيقية، مثل الناتج الحقيقي والتوظيف، وهذا يعني وجود علاقة موجبة بين التضخم والنمو الاقتصادي في المدى القصير، حيث يصاحبها انخفاض في معدلات البطالة وارتفاع في تكلفة الإنتاج إلى أن تعود البطالة إلى معدلها الطبيعي في الأجل الطويل، وبالتالي تختفي العلاقة بين التضخم والنمو الاقتصادي. (عبد القادر 2003)

خلاصة العرض السابق:

يمثل التضخم أحد العوامل الرئيسية التي تتحكم في معدل العائد على رأس المال والاستثمار بحيث أن التضخم المتوقع قد يقلل من معدل العائد على رأس المال مما يقوض من المستثمرين حول المسار المستقبلي للسياسة النقدية، كما أن التضخم يؤثر كذلك في تراكم المحددات الأخرى للنمو الاقتصادي في صورة رأس المال البشري والاستثمار في مجال البحث

والتطوير. وتعرف هذه التأثيرات بمصطلح "تأثير التراكم أوالاستثمار" للتضخم على النمو الاقتصادي. ويؤدي التضخم في المدى الطويل إلى الحد من إنتاجية مختلف العوامل، وهذه القناة يطلق عليها " قناة الكفاءة " ويؤدي المستوى المرتفع من التضخم إلى تغيرات متكررة في الأسعار وبالتالي زيادة التكاليف ويقلل من المستوى الأمثل لحيازة السيولة لدى الأفراد والمستهلكين، كما أن التضخم يولد أخطاء في عملية التنبؤ بسبب التشوه أو الغموض الذي يحيط بالمعلومات مما يؤثر على كفاءة تخصيص الموارد.

***أسباب ظاهرة التضخم الاقتصادي:**

يرجع حدوث التضخم الاقتصادي الى عدة أسباب مختلفة منها:

1- زيادة الطلب و الاستهلاك:

أكدت العديد من النظريات الاقتصادية الحديثة أن زيادة الطلب على المنتجات و الخدمات في مقابل جمود العرض مما يؤدي الى ظهور التضخم الاقتصادي ، لأن أسعار السلع تم تحديدها عند مساواة العرض مع الطلب ، و لكن إذا حدثت زيادة الطلب على العرض و استمرار العرض على نفس الوتيرة يؤدي هذا الى ارتفاع الأسعار و حدوث التضخم

2- انخفاض نسبة العرض الكلي:

يؤدي الانخفاض في نسبة العرض الكلي الى خلل في الاقتصاد نتيجة لمجموعة من الأسباب أهمها :

أ. اعتماد الاقتصاد على تشغيل جميع عناصر الإنتاج مما يؤدي الى عجز الجهاز الانتاجي عن توفير كافة الحاجات بسبب زيادة الطلب.

ب. فقدان سوق الطلب لمرونته ويرجع السبب في ذلك الى نقص الخبرة الفنية في الانتاج او استخدام وسائل قديمة.

ت. ندرة المواد الأولية و محدوديتها بالإضافة الى نقص الأيادي العاملة.

3- زيادة تكاليف الانتاج :

تتمثل في زيادة تكاليف الإنتاج زيادة أسعار المواد الخام والخدمات المتعلقة بمراحل الإنتاج عن السعر المحدد و هذا يؤدي إلى ارتفاع سعر المنتج أو الخدمة وان لم يتم رفع السعر سوف تقل الأرباح.

4-الاعتماد على الاستيراد:

تعتمد بعض المؤسسات الصغرى على استيراد السلع من الدول الأخرى ، مما يؤدي إلى ارتفاع أسعار الخدمات والمتنجات وهذا الارتفاع في أسعار السلع الأجنبية يؤدي الى زيادة أسعار السلع المحلية وتكون الزيادة اكبر اذا كانت المدخلات متعلقة بسعر الصرف (استيراد المواد الخام مثلاً)

5-فو اند البنوك و المؤسسات المصرفية:

عندما تقوم المؤسسات المصرفية بالاحتفاظ بنسبة قليلة فقط من الودائع والتوسع في الاقراض بشكل اكثر و إهدار أموال الودائع بكميات كبيرة جدا ويؤدي ذلك لارتفاع نسبة الأموال و النقود و بالطبع يعمل على زيادة التضخم و الاتجاه نحو القروض لتقليل المساحة بين الحاجة و الدخل.

***النمو الاقتصادي:**

يعتبر النمو الاقتصادي عنصر أساسي من عناصر التنمية ومكون رئيسي من مكوناتها، وأي تحسن في مستويات المعيشة للفقراء لا يمكن استمراره دون نمو اقتصادي، و جاء التركيز على النمو الاقتصادي و ارتبط مفهوم التخلف في الدول النامية بالنمو الاقتصادي، فالدول التي تحقق معدل نمو اقتصادي منخفض تصف كدول نامية، و قد أثبتت تجربة الدول النامية في منتصف القرن الماضي عدم صواب مفهوم التنمية ، و خاصةً أن بعض الدول النامية حققت نمواً اقتصادياً أقرب من المعيار المطلوب و هو (6%) و مع ذلك بقيت مستويات المعيشة بلا تحسن، و ارتفعت نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر و بالتالي من الخطأ القول أن التنمية الاقتصادية هي مرادف للنمو الاقتصادي و إنما هي إحدى مكوناتها

- **مفهوم النمو الاقتصادي:**

يقصد بالنمو الاقتصادي ارتفاع تدفق الانتاجية الاقتصادية في دولة معينة من خلال ارتفاع انتاج السلع و الخدمات في مدة زمنية محددة مع استبعاد أثار التضخم الاقتصادي

- *نظريات النمو الإقتصادي:

تعد مصطلحات النمو الاقتصادي من المواضيع العامة و منها يأتي بيان لمفهوم النمو الاقتصادي ، من وجهة نظر التوجهات و النظريات الإقتصادية.

أولاً: المذهب التجاري :

ظهر هذا المذهب في القرن الخامس عشر و يعتبر الثروة من أهم مصادر النمو الاقتصادي كما فضلوا استخدام العملات المعدنية من الذهب و الفضة و قاموا بتقييم تصدير هذه المعادن باعتبارها قوة اقتصادية تساهم في تدفق الأموال و يرى اصحاب هذا المذهب أن الدور الأهم للعملات كالذهب و الفضة تكمن في تسهيل الحصول على الائتمان بأقل سعر فائدة (مصطفى واخرون 1999)

ثانياً: المذهب الكلاسيكي للنمو الاقتصادي :

يعد الكاتب (أدم سميث) مؤسس هذه النظرية ، و يؤكد أن الثروة غير محصورة بالذهب والعملات وانما تبني الثروة على التجارة، حيث شبه هذه العملية بمبدأ المقايضة بأشياء ثمينة، و يعتبر مؤسسي هذه النظرية أمثال (ديفيد ريكاردو ، وتوماسيالتوس ، وكارك ماركس....)

وغيرهم أن الأسواق تعيد تنظيم نفسها من جديد من خلال يد خفية تساهم في تحريك عجلة الأسواق بهدف تحقيق التوازن الطبيعي لها.

ثالثاً: نظرية النمو المبتكرة لشومبيتر:

يعتبر جوزيف لويس شومبيتر مساهماً فاعلاً في نظرية النمو الاقتصادي و يرى شومبيتر أهمية رجال الأعمال في دعم النمو الاقتصادي ، كما يعتبر المحرك الرئيسي له ، فالابتكار ودعم و تنظيم المشاريع يحدثان تقدماً في التنمية الاقتصادية حيث يعتمد الانتاج على خلق عناصر جديدة و الجدير بالذكر قيام ماديسون بدعم هذه النظرية و حدد نظامها بشكل واسع بعاملين رئيسيين هما)ادخال سلع جديدة و ابتكار أساليب مختلفة للانتاج – إقامة الاسواق الجديدة و البحث عن مصادر جديدة للمواد الخام) (مصطفى واخرون 1999)

رابع أ: نظرية النمو الكينزية:

تركز هذه النظرية على أهمية التوظيف و العوائد على راس المال ، و تعتبر الطلب الفعال كواحد من العوامل الرئيسية . و تهافت النظرية الكينزية الى تفسير التقلبات التي تحدث في

النشاط الاقتصادي ، فقد اثبت كينز أن كلاً من الاستهلاك و الاستثمار ينخفضان الى فترات الركو بسبب ارتفاع معدل البطالة و انخفاض مستوى الدخل.

خامساً :نظريات النمو الكلاسكية الحديثة:

ظهرت هذه النظرية في خمسينات و ستينات القرن الماضي و ارتكز العنصر الأساسي في هذه النظرية على عوامل الانتاج كرأس المال و البيئة واعتبارها عوامل مستقلة تساهم في انتاج السلع المحلية ، إضافة الى عدم السماح للدولة بالتدخل في النشاط الاقتصادي و منح كبرى الشركات الفرصة لتحقيق نموها من خلال التنافس في السوق و توظيف بعض الموارد المتاحة.

سادس ا : نظرية النمو االقتصادي الداخلي:

ظهرت هذه النظرية في ثمانينات و تسعينات القرن الماضي و تستهدف عوامل النمو الداخلي للمنشآت التجارية حيث تشير إلى إن التنافس غير التام يؤثر في التقلبات المتوقعة للعوائد كما يعد التقدم العلمي إحدى هذه العوامل ، و تساهم الابتكارات التكنولوجية في الاستثمار الى تحسين المستوى التكنولوجي و زيادة رأس المال المادي و البشري أيضاً يشار الى ان عجز هذه العوامل عن تحقيق النمو على المدي الطويل يعد واحداً من سلبياتها (مصطفى واخرون 1999)

- قياس النمو الاقتصادي*

يوجد عدة طرق لحساب النمو الاقتصادي ، و يعتبر الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي من الطرق الأكثر استخداماً لقياس النمو الاقتصادي و من الطرق الأكثر استخداماً لقياس النمو الاقتصادي ما يلي :

1- معدل النمو السنوي الفصلي:

تفسر هذه الطريقة التقلب في الناتج المحلي الاجمالي بطريقة ربع سنوية و مقارنتها و جمعها تم تسجيلها في نهاية العام ، و عادة تستخدم هذه الطريقة في وسائل الإعلام لإظهار التغيرات و التطورات الاقتصادية، كما يعد إظهار التغيرات الناتجة عن العوامل الاقتصادية خلال ربع السنة إحدى السلبيات الناتجة عن هذه الطريقة حيث تؤثر على المعدل السنوي الكامل.

2- معدل النمو الربع السنوي:

تقارن هذه الطريقة المستوى الناتج المحلي الإجمالي في كل ربع نتائج الربع نفسه في العام السابق، و تستخدم الشركات هذه الطريقة لمعرفة أرباحها السنوية و الحد من التقلبات الموسمية.

3- **معدل النمو المتوسط السنوي:**

تعد هذه الطريقة أقل تقلباً من الطرق الأخرى ، فهي تلغي التغيرات الناتجة عن العوامل المؤثرة في النمو الإقتصادي ، إضافة الى مقارنة التطورات و التغيرات خلال العام السابق بشكل كامل.

-*أهمية النمو الاقتصادي:

1- تقليل مستوى الفقر: يرفع النمو الاقتصادي من معدل دخل الأفراد بشكل سريع و فعال، مما يؤدي الى تخفيض مستوى الفقر، فقد اثبتت الدراسات أن ارتفاع مستوى الدخل بنسبة 10% يؤدى الى انخفاض معدل الفقر بمقدار 20-30% و قد أجريت هذه الدراسات على 14 دولة في التسعينات من القرن الماضي

2-إعادة تشكيل المجتمع: يعزز النمو الاقتصادي من مستوى دخل الافراد من خلال توزيع الدخل فكلما كان مقياس التشتت لتوزيع الدخل عالياً قل مستوى الفقر، مع ضرورة عدم الربط بين النمو و المساواة في توزيع الدخل.

3-خلق فرص عمل: يعمل النمو الاقتصادي على خلق فرص وظيفية من خلال ارتفاع الطلب على الأيدي العاملة ، الأمر الذي يساعد على الحد من الفقر، كما يوازن بين عمليات الهيكلة الاقتصادية و الصناعات التحويلية، و التحسين من مستوى الانتاجية.

4-دفع التقدم البشري: ليس مادياً فقط إنما بتوفير فرص معيشية أفضل للأفراد، كتحسين مستوى الصحة و التعليم و العمل على إضافة الحوافزالاستثمارية، عن طريق زيادة الانفاق الحكومي، و انتظار عوائد هذا الانفاق في المستقبل

5-تطوير الصحة و التعليم: يساعد ارتفاع مستوى الدخل الناتج عن النمو الاقتصادي على تحسين الخدمات الصحية المقدمة للأفراد و يتأثر التعليم أيضاً بارتفاع معدل الدخل من

خلال ارتفاع إعداد الملتحقين بالمدارس و الجامعات ، و هذا من شأنه تعزيز مستويات الدخل

*تجربة بعض الدول لمعالجة التضخم و ما ينتج عنه من آثار سلبية على النمو الاقتصادي :

إن حكومات البلدان التي عانت من معدلات غير طبيعية من التضخم عمدت الى التدخل من خلال وضع سياسات مالية و نقدية لحل هذه المشكلة ، رغم أن أغلب تلك الدول تطبق نظام حرية السوق:

أ. تجربة البرازيل:

عانت البرازيل من معدلات عالية من التضخم منذ تراكم أزمة المديونية في السبعينات من القرن الماضي و لذلك أعلنت الحكومة البرازيلية في بداية عام 1993 عن خطة لاستقرار اقتصادها تضمنت الخطة ثلاثة مراحل كانت كالآتي:

- المرحلة الاولى:

إجراء تغييرات في قانون التوجهات الخاصة بتخصيصات الميزانية و فرض زيادة بلغت 5% على الضرائب الفيدرالية،و تقليص التحويلات الاختيارية من الأموال الى حكومات الولايات و المدن.

كما تضمنت هذه المرحلة إنشاء صندوق اجتماعي للطوارئ عن طريق حجز 15% من جباية الضرائب و المساهمات الفيدرالية ، و كذلك فقد تضمنت الخطة في هذه المرحلة تغيير الانظمة التقاعدية وأنظمة الضمان الاجتماعي و نظام الاستقرار الوظيفي لموظفي الدولة

- المرحلة الثانية :

و تم في هذه المرحلة خلق مؤشر مرجعي يومي تم تسميته (الوحدة الحقيقية للقيمة - URV) مرتبط بسعر الدولار الرسمي فحين يجب ان يقيس التضخم الراهن وليس التضخم الماضي لكي يتم استعمال هذا المؤشر في تصحيح القيام بجباية الضرائب الحكومية والتعريفات الحكومية (أي اسعار الكهرباء ، الماء ، الوقود ، المكالمات الهاتفية)، وتضمنت هذه المرحلة من الخطة كذلك اصدار سندات بالوحدة الجديدة لكي تحل تدريجياً محل السندات

المتداولة في السوق ، فكانت هذه المرحلة تختص في خلق عملة انتقالية وسيطة بين العملة المتداولة والعملة الجديدة المزمع تطبيقها لاحقاً تمهيداً للقضاء على تضخم العملة.

-المرحلة الثالثة :

نصت هذه المرحلة على تحويل وحدة URV (الى عملة وطنية جديده) الريال (والذي بدأ العمل بها رسميا اعتباراً من الاول من يوليو 1994 ، بعد أن شهدت العملة القديمة (الكروزيرو) هبوطاً حاداً في سعرها مقابل الدولار الاميركي ومقابل العملة الجديدة (URV) .ولغرض امتصاص العملة القديمة من السوق فقد الغيت من التداول بالتاريخ المذكور أنفاً ، وتحويلها في البنوك الرسمية والاهلية كافة بسعر(2750 كروزيرو للريال الجديد الواحد) لمدة حددت الى نهاية يوليو 1994 ، وفعلاً نجحت هذه الخطة اذ اخذت قيمة الريال ترتفع بالنسبة الى الدولار بعد فترة شهرين او ثلاثة ، واستقر سعر الدولار سواء في السوق الرسمي أو السوق السوداء بحدود(83% -87%) من الريال

ب- تجربة كوبا في معالجة التضخم:

تبنت كوبا استراتيجية عمل لمواجهة ظروف الحصار ، تقوم على جانبين:

- الجانب الأول ::

داخلي رسمي بالمرحلة الخاصة و تركز على الاستعداد لمواجهة جملة صعوبات في زمن السلم و الاستقرار للدخول في مرحلة خاصة بزمن الحرب في حالة اشتداد هذه الصعوبات إذ تفترض كوبا وجود حصار شامل عليها من قبل الولايات المتحدة الاميركية ، خصوصاً بعد تخلي الاتحاد السوفييتي السابق عن التزاماته تجاه كوبا.

- الجانب الثاني::

تمثل بإعادة بناء شبكة العلاقات الاقتصادية بالكامل انطلاقاً من مبدأ الحفاظ على ما كان قائماً ، وإقامة شبكة جديدة لتسويق منتجاتها وتأمين العملة الصعبة بصورة سريعة عبر قطاعات مختلفة على رأسها السياحة وتنشيط الاستثمارات الخارجية داخل أسواقها وقد اتخذت كوبا العديد من الإجراءات لمعالجة التضخم ونقص العملة الصعبة لديها وزيادة مواردها ومن أهم هذه الاجراءات التالي:

أولا : تأمين احتياجاتها النفطية من خلال صفقات المقايضة والتقليل من الاعتماد على النفط عن طريق البحث عن بدائل كاستغلال الغاز والطاقة الكهربائية والطاقة الشمسية وطاقة الرياح ومياه البحر ، واتخاذ اجراءات لتقنين استهلاك الطاقة في الصناعات المختلفة لتخفيض تكاليف الانتاج

ثانياً : الانفتاح على الخارج للحصول على المساعدات والإستثمارات الأجنبية:

ثالثاً : السماح للمواطن الكوبي بحيازة العملة الصعبة لتشجيع المواطنين المقيمين بالخارج لنقل العملات الصعبة الى داخلها.

رابعاً : تخفيض الاستيرادات لمختلف المواد لتوفير العملة الصعبة.

خامساً : رفع اسعار الوقود والخدمات الهاتفية والماء والكهرباء

سادساً : فرض رسوم على الخدمات الأخرى والمعاملات الرسمية

سابعاً : فرض رسوم مضاعفة على السيارات واستعمال الطرق الخارجية ، واستخدام طريقة ضرائب المطارات

ثامنا: إيقاف اية زيادة في الرواتب

تاسعاً : تقليص الإنفاق الحكومي في كافة القطاعات.

عاشراً : تقليص موظفي الدولة بنسبة(50% - 60%) .

أحد عشر: رفع اسعار السكائر والمشروبات الكحولية

اثنى عشر: السماح للفلاح بالحصول على نسبة من انتاج بيعه القطاع الخاص لتشجيعه على زيادة الانتاج .

ثلاثة عشر: مضاعفة اسعار السلع والخدمات بالعملة الصعبة على الاجانب كالهاتف والعلاج والماء والكهرباء

اربعة عشر: بعد أن تتجمع لذى الدولة كميات كبيرة من الدولارات تعود لبيعها في السوق للسيطرة على سعر صرف الدولار في الداخل.

ج- تجربة مصر في معالجة التضخم:

أدى ارتفاع نسبة التضخم في مصر إلى 80% في بداية التسعينات إلى تفاقم المشاكل الاقتصادية والاجتماعية ، مما دفع الحكومة المصرية إلى تبني برنامج اصلاح اقتصادي واستهداف تخفيض العجز في الميزانية الحكومية وتخفيض معدلات التضخم واستقرار اسعار الصرف وتحقيق التنمية الاقتصادية ، بعد أن بلغت نسبة العجز في الميزانية 24% من الناتج القومي ، فضلا عن الديون التي بلغت(45) مليار دولار ، لذلك لجأت الحكومة المصرية إلى مجموعة من الأساليب لمعالجة مشكلة التضخم من أهمها الاتي:

أولا: التحرك نحو الدول العربية لإلغاء بعض ديونها ، اذ استجابت الولايات المتحدة بإلغاء (1.7) مليار دولار ، وبعض الدول العربية ألغت(6.2) مليار دولار ، وبعض الدول الغربية واليابان ألغت (2) مليار دولار

ثانيا : التوسع في نظام الصفقات المتكافئة في التجارة الخارجية لتلبية احتياجاتها من المواد الأولية مثل الاسمنت والاسمدة والحاجات الضرورية الأخرى

ثالثاً : عقد الاتفاقيات مع بعض الدول والمؤسسات التعليمية والاقليمية للحصول على قروض ومنح ومساعدات مالية.

رابع أ : اتباع سياسة الخصخصة واعطاء دور مهم للقطاع الخاص في برنامج الاصلاح الاقتصادي والاستثمار .

خامس أ: تشجيع الاستثمارات الاجنبية داخل مصر.

سادس أ : العمل على تحقيق التوازن المكاني والتوازن في التنمية.

سابع أ : محاولة تحسين الملاحة البحرية من خلال شق قناة أخرى موازية لقناة السويس لزيادة العوائد المالية.

ثامن أ : خفض الدعم الحكومي للسلع والمؤسسات العامة لزيادة موارد الميزانية

تاسع أ : تطبيق نظام حوافز العاملين في القطاع خاص والقطاع العام.

عاشراً : الاهتمام بقطاع السياحة إعلامياً وأمني.لزيادة الايرادات من هذا القطاع

أحد عشر: تحاول مصر الوصول إلى سعر صرف متباين لعملتها بما يزيد من القوة التنافسية لصادراتها.

* (الاستنتاجات من الحالات السابقة):

أ. إن أغلب مشاكل التضخم حدثت في اقتصادات الأنظمة الرأسمالية والتي تتميز كما هو معروف بقانون حرية التجارة ، ولكن مع تعاظم معدلات التضخم فقد اضطرت الحكومات الى التدخل لوضع سياسات مالية ونقدية من شأنها الحد من هذه الظاهرة الخطره

ب. عمدت اغلب هذه الدول إلى رفع قيمة الضرائب رغم ما لهذه الظاهرة من اثر على نمو الاقتصاد ، من أجل امتصاص أكبر قدر ممكن من السيولة ، إضافة إلى طرح الأسهم والسندات لنفس الغرض.

ت. قامت تلك الدول بوضع قوانين استثمارية جديدة من شأنها جذب الاستثمارات الاجنبية من الخارج إلى داخل البلاد من أجل زيادة المعروض من العملة الصعبة ، وقد تزامن هذا الأجراء مع التطبيق قانون الخصخصة .

ث. اتخذت هذه الدول مجموعة من الإجراءات التي كان من شأنها خفض معدلات التضخم على المدى المتوسط ،

ومن هذه الإجراءات الآتي:

أولا. : محاولة التقليل من الاستيرادات قدر الإمكان ووضع القيود على المستوردين لمنع تسرب العملة الصعبة .

ثانياً: خفض الاتفاق الحكومي للحيلولة دون زيادة المعروض النقدي.

ثالث أ: محاولة ايجاد استراتيجية محلية لتخفيض الديون ، والتحرك الخارجي لمحاولة الغاء وجدولة الديون.

***الاقتصاد الليبي والتضخم :-**

يمر الاقتصاد الليبي بطفرة تضخم غير متوقع منذ الربع الأخير لسنة 2014 ولا تزال هذه الحالة مستمرة إلي الربع الأول من سنة 2017 وقد تستمر أذا ما تم معالجة هذه الأزمة والتي لم يشهد الاقتصاد الليبي مثيل لها منذ استقلال ألدوله الليبية على الرغم من الظروف الاقتصادية الصعبة التي مر بها الاقتصاد مثل الحصار الاقتصادي و تدني أسعار النفط حيث وصل إلى 8 دولار سنة 1988 ويبين الجدول التالي معدل التضخم للاقتصاد الليبي من سنه 2009 أل الربع الثاني لسنة 2016.

بالمليون دينار ليبي

السنه	معدل التضخم %	الرقم القياسي لأسعار المعيشة	عملة لدي الجمهور
2009	2.4	126.7	6,962.9
2010	2.4	129.8	7,609.0
2011	15.9	150.4	14,840.1
2012	6.1	159.6	13,391.1
2013	2.6	163.7	13,419.9
2014	2.4	167.7	17,174.9
Q1	0.6	163.2	23,007.3
Q2	0.4	163.6	–
Q3	2.1	168.7	–
Q4	6.6	175.3	–
2015	9.8	184.2	23.007.3
Q1	7.6	175.6	–
Q2	8.7	177.8	–
Q3	9.1	184.0	–
Q4	13.7	199.4	–
2016			–
Q1	22.6	215.3	24.717.1
Q2	25.3	222.8	25.063.7
Q3			1 25.376
Q4			25.803.0
2017	25.8	238.7	—
2018	13.6	270.2	—

تم اعداده استنادا للنشرة الاقتصادية لمصرف ليبيا المركزي ، اعداد مختلفة

وما يمكن استنتاجه من المتغيرات التي حدث في معدل التضخم أن حالة الارتفاع في سنة 2011 بلغ 15.9 حيث كان 2.4 سنة 2009-2010 وهذه الزيادة على الرغم من ارتفاعها إلا أنها

كانت متوقعة سبب ظروف الثورة وانخفاض نسبة المعروض من السلع خلال تلك الفترة وهي بمثابة حالة استثنائية لا تعكس الظروف الحقيقية لاقتصاد الدولة كما نلاحظ أن نسبة الانخفاض كانت بمقدار 50 % تقريبا في سنة 2012 وقد استمر هذا المعدل في الانخفاض إلي الربع الثاني من سنة 2014 ويعكس هذا الانخفاض الاستقرار النسبي في الوضع السياسي و الامني إلي جانب ثبات معدل تقدير النفط والذي يعتبر المصدر الأول للدخل القومي للدولة الليبية ثم نلاحظ الارتفاع الملحوظ في ارتفاع معدل التضخم في الربع الثالث و الرابع وقد استمر هذا الارتفاع حتى نهاية سنه 2016 وبمقارنه الرقم القياسي للمستوى العالم للأسعار نلاحظ أن هناك تذبذب في هذا المستوى ألا أن المعدل العام في حالة ارتفاع حيث بدأ من 150.4 في 2011 ألي 222.8 في الربع الرابع لسنة 2016 ألي حوالي 70 % تقريباً وهذا في ظل بقاء الدعم لأسعار الوقود والمحروقات وبعض السلع التموينية والادويه مما يعني ان مستوى التضخم مرتفع داخل الاقتصاد الليبي على الرغم من تحسن عملية الإنتاج النفطي خلال الربع الأخير لسنة 2016

*** اسباب التضخم في ليبيا :-**

يعد الاقتصاد الليبي من الاقتصاديات الريعية والذي يعتمد بشكل أساسي على النفط الخام وهذا ما جعل منه اقتصاداً مرتبطاً بحجم وسعر هذا المنتج وفي غياب السياسة النقدية الواعية وتدني سعر النفط والظروف الأمنية من البلاد من سنة 2011 أصبح الاقتصاد الليبي مهدداً بأزمة اقتصادية إذا ما تم أدارة الاحتياطي النقدي بشكل سليم وفي غياب النضج السياسي والاقتصادي أثر ذلك على السياسة النقدية في ليبيا حيث جعله من حالة التضخم الغير متوقع ابتداءاً من الربع الثاني لسنه 2014 إلي الربع الأخير من سنه 2016 واقعاً يصعب معالجته بسياسه داخلية في ظل انخفاض سعر المنتج الوحيد النفط والذي يعد أهم مصدر للعملة الأجنبية خصوصا وأن معظم السلع الاستهلاكية المباشرة وغير المباشرة تستورد من الخارج وتحتاج إلى عمله أجنبية وانخفاض أو ارتفاع سعر الصرف له أثر مباشر على التغيرات لأسعار هذه السلع وبالنظر للجدول رقم (1) نلاحظ أن معدل التضخم يتزايد وبشكل متزايد وهذه الزيادة باختلاف أحجامها وفتراتها تعكس الوضع السياسي ألداخلي وتقلبات سعر النفط في الأسواق والإنتاج الليبي وقد تفاقمت ازمة التضخم في ليبيا من الربع الثالث لسنة 2014 حيث ارتفع معدل التضخم من 2.1 ألي 6.6 أخذاً في الزيادة إلي 25.3 في الربع الثاني لسنة 2016 حسب إحصائيات مصرف ليبيا المركزي وقد ارتفع إلي معدل أعلي من ذلك في الربع الثالث والأخير ويمكن استنتاج ذلك من خلال ارتفاع سعر الصرف في السوق الموازي والذي يعبر عن

زيادة مستوى التضخم للسلع المستوردة أو ارتفاع معدل التضخم بشكل عام ومن خلال الجداول السابقة نلاحظ أيضا أن الرقم القياسي لمستوى المعيشة للإفراد قد ارتفع من 150 لسنة 2011 إلي 222.8 سنة 2016 وقد حدث استمرار نسبي خلال سنة من الربع الأول والثاني لسنة 2014 تم أخذ في الارتفاع ليعكس استيراد السلع عن طريق الأعتمادات وسعر الصرف لذى مصرف ليبيا المركزي وبمقدار يعطي كل متطلبات الموازنة الاستيرادية لهذه السنة . ومع بروز التقلبات وانخفاض العملة الأجنبية وارتفاع سعر الصرف وعدم قدرة المصرف المركزي علي الإيفاء بتنفيد اغلب الاعتمادات الاستيرادية اذى ذلك إلي بداية ارتفاع معدل التضخم من جديد بزيادة مستمرة متقاربة من 1 -2 % خلال الربع الأول لسنة 2015 وهذه الزيادة ضمن التضخم المتوقع من المستهلكين والمنتجين ثم حدث الارتفاع الغير متوقع في الربع الثالث والرابع حيث بلغ 4.6 % خلال ثلاثة أشهر تم ارتفع إلى 9 % تقريباً خلال الربع الرابع من سنة 2015 إلي الربع الأول من سنة 2016 والسبب الرئيسي هو اعتماد اغلب الشركات والإفراد في استيراد السلع الاستهلاكية على الأعتمادات المصرفية ونتجه لعدم إيفاء المصرف بصرف الاعتمادات في الربع الأخير لسنة 2016 ووضع قيود على عمليات السحب عن طريق الفيزا كرت أذى ذلك لارتفاع سعر الصرف بشكل كبير انعكس على أسعار السلع في الأسواق ومع بقاء مستوى الدخل لذى الإفراد على حالة وانخفاض مستوى الربح لذي المشروعات الصغرى والمتوسطة وبالتالي مستوى الدخل لأصحاب هذه المشروعات أذى ذلك إلي عدم مقدرة هؤلاء الإفراد على تحمل تبعات هذه الأزمة انعكس على انخفاض مستوى الزيادة في الطلب على السلع الاستهلاكية والإنتاجية وقد فسر الباحثان تلك الزيادة في نسبة التضخم بمقدار أقل من نسبة الزيادة في الربع الذي يليه حيث ارتفاع من 22.6 إلي 25.3 إلذي ادى لاستقرار سعر الصرف في السوق الموازي

كما تشير البيانات الصادرة عن مصلحة الإحصاء والتعداد إلى أن الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك أرتفع خلال عام 2020 ليسجل 268.2 نقطة مقابل 264.3 نقطة مقارنة بعام 2019 و بذلك سجل مُعدل التضخم العام خلال عام 2020 نسبة(1.4%) وبتحليل إتجاهات الأسعار في المجموعات السلعية فقد أرتفع معدل التضخم في المجموعات التالية : مجموعة الملابس والأحذية% 4.9 ، ومجموعة السكن والماء والكهرباء والغاز وأنواع الوقود الأخرى% 4.6 ، ومجموعة الأثاث والأجهزة المنزلية% 2.8 ، ومجموعة الصحة% 6.7 ، ومجموعة النقل% 0.2 ، ومجموعة التعليم% 1.1 ومجموعة السلع والخدمات الأخرى .% 2.9 في حين إنخفض معدل التضخم لمجموعة المواد الغذائية ليسجل في عام 2020 مقارنة بعام

2019، كذلك سجل معدل التضخم في مجموعة التبغ 5.6 % ومجموعة الإتصالات % -1.4 ، ومجموعة الترفية والثقافة %- 2.6 ومجموعة المطاعم والفنادق-%. 3.0 يذكر أن الرقم القياسي لأسعار المستهلك سجل إتجاهاً تنازلياً خلال الفترة من سبتمبر 2018 حتى نهاية عام 2019 في معظم المجموعات الرئيسية الداخلة في إحتساب الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك.

ويعود هذا التراجع إلى الإجراءات التي تم إتخاذها في شهر سبتمبر من عام 2018 في إطار برنامج الإصلاح الإقتصادي والمتمثل في فرض رسم على مبيعات النقد الأجنبي وتخفيف القيود وتسهيل الإجراءات على عمليات شراء النقد الأجنبي للأغراض التجارية والشخصية عن طريق المصارف التجارية مباشرة، والتي بدورها أدت إلى تراجع كبير في متوسط سعر صرف العملات الأجنبية مقابل الدينار الليبي في السوق الموازي من نحو 6.10 دينار لكل دولار في شهر سبتمبر 2018إلى نحو 4.25 دينار لكل دولار في شهر ديسمبر. 2019 ونتيجة للإغلاق القصري للحقول والموانئ النفطية وتوقف إنتاج وتصدير النفط الخام في منتصف شهر يناير 2020،

والتي نتج عنها تراجع إيرادات النقد الأجنبي إلى أدنى مستوى له منذ عام 2010 ، مما اضطر المصرف المركزي لإعادة وضع ضوابط جديدة على إستخدامات النقد الأجنبي، حيث أقتصر فتح الإعتمادات المستندية على السلع الغذائية الضرورية والطبية والصحية والمواد الخام للصناعات الغذائية والدوائية فقط، مما أنعكس على أرتفاع سعر صرف العملات الأجنبية مقابل الدينار الليبي في السوق الموازي .

ومما سبق يمكن أن نستخلص بعض النتائج التي أدت إلي حدوث التضخم في ليبيا بمراحله المتوقعة وغير المتوقعة

في النقاط الآتية :-

1- اعتماد الدولة على مصدر وحيد في توفير العملة الأجنبية أدى إلي ارتباط العرض منها على المتغيرات في السعر والإنتاج على هذا المنتج خصوصاً بعد اقتراب المصرف المركزي من استنفاد الاحتياطي و تقنين صرف العملة الأجنبية بقيود ولوائح لا تخضع لظرف السوق .

2- اعتماد الدولة الليبية على استيراد اغلب المتطلبات الاستهلاكية المباشرة وغير المباشرة الامر الذى أدى إلى الحاجة إلى عملة أجنبية لتوفير هذه المتطلبات قيد سعرها بسعر الصرف الأجنبي.

3 - عدم توفر ضوابط قانونية وجمركية في دخول وخروج هذه السلع أدى إلى عدم التزام بعد الشركات بتنفيذ شروط فتح الاعتماد من حيث الإقرارات الجمركية بدخول البضاعة المستوردة إلى ليبيا إلى جانب تهريب هذه السلع إلى خارج الدولة بعد دخولها والاستفادة من فارق السعر في السوق الموازي في حالة استرجاع قيمة الاعتماد نقداً أو نسية من قيمة الاعتماد مما أدى ألى خلل في تقديرات الموازنة الاستيرادية بتوفير كامل متطلبات السوق والذي بدوره أدى إلى ارتفاع الأسعار حتى مع منح الأعتمادات بالسعر الرسمي .

4-عدم الاستقرار الأمني خلال هذه الفترة أدى إلى عدم حدوث مشروعات تنموية إنتاجية أدت إلى توفير سلع محلية ضاغطة على ارتفاع الأسعار بفعل المنافسة أو البدائل.

5-عدم وجود وعاء سلعي ثابت للاقتصاد الليبي في استيراد واستهلاك السلع . مما جعل عملية تهريب السلع المستوردة للاقتصاد الليبي وسيلة لاستنزاف العملة الصعبة لدى المصرف المركزي والذي انعكس على انهيار قيمة العملة بشكل كبير والذي مازال مستمراً حتى 2021

النتائج والتوصيات :

أولا: النتائج

1- ارتفاع الاسعار وزيادة معدلات البطالة وانخفاض أداء الأنشطة الإنتاجية أدخلت الاقتصاد الليبي في منطقة الركود التضخمي الذي يتعذر علاجه من خلال السياسات الاقتصادية في الأجل القصير

2- . يعد عجز الموازنة العامة واختلال هيكل الإنتاج أهم العوامل المؤثرة في التضخم والنمو في الناتج المحلي الإجمالي كعوامل محلية وتأثير كبير لصدمات العوض كعامل خارجي.

3- كان للوضع السياسي والأمني وانقسام المؤسسات المالية والنقدية في ليبيا دور كبير في تدهور الوضع الاقتصادي وكذلك كان عائقاً في نجاح وتطبيق السياسات المالية والنقدية

ثانياً: التوصيات

1. بناءاً على النتائج التي توصلت إليها الدراسة، و بناءاً على تجارب بعض الدول المشار إليها سابقاً في المرحلة الراهنة ، تخلص الدراسة إلى عدد من التوصيات في شان العلاقة بين معدلات التضخم ومعدل النمو الاقتصادي ، وضرورة التنسيق بين المصرف المركزي كجهة مسئولة عن تنفيذ أهداف السياسة النقدية وباقي الجهات الحكومية المسئولة عن

تنفيذ السياسة المالية في إطار السياسة الاقتصادية العامة للدولة والاتفاق على الأهداف الاقتصادية، وبصفة خاصة ما يتعلق بمعدلات التضخم ومعدل النمو الاقتصادي، حتى لا يضطر المصرف المركزي إلى رفع أسعار الفائدة من أجل احتواء التضخم مما ينعكس سلباً على القطاع الاستثماري ،ومن ثم يؤثر على الناتج المحلي الإجمالي، وعلى صعيد آخر حتى لا تضطر الى زيادة أجور العاملين بالقطاع العام نتيجة التضخم.

2. ضرورة العمل على تقليل الإنفاق الحكومي الاستهلاكي عند تجاوز معدلات التضخم للمستويات الأمنة لنتائج هذه الدراسة و قد اثبتت الدراسات أنه كلما زاد الانفاق الحكومي الاستهلاكي أدى ذلك إلى زيادة معدل النمو الاقتصادي، ولكن يجب الأخذ في الاعتبار أن هذه العلاقة جاءت في ظل معدلات تضخم مناسبة و لكن حال استمرار تصاعد معدلات التضخم فإن زيادة الانفاق الاستهلاكي الحكومي سوف تعمق من اشتداد الاتجاهات التضخمية ،بينما يساهم الحد من الانفاق الحكومي في هذه الحالة في خفض الطلب الكلي ، و من ثم الحد من تنامي اتجاهات التضخم مما يضغط على الموازنة العامة للدولة و يدفع الحكومة الى النمو الاقتصادي.

3. ضرورة الاهتمام ورفع معدلات الاستثمار الموجود علاقة طردية بين الاستثمار وزيادة المعروض من السلع والخدمات بدلالة الناتج المحلي الإجمالي.

4. ضرورة توجيه الائتمان الممنوح للقطاع الخاص للقطاعات و الأنشطة ذات العائد الاجتماعي و الاقتصادي المرتفع من منظور التنمية المستدامة في الأجل الطويل.

5. يتعين العمل على تنمية القطاع الخاص و تعظيم دوره كمحرك للنمو الاقتصادي ، بجانب الانفاق الاستهلاكي و الاستثمار لإمكان الاستغلال الكفؤ لكافة مصادر النمو الاقتصادي في دفع عجلة التنمية و تحقيق استقرار الأسعار.

6. ضرورة الاستمرار في تطبيق سياسات الاصلاح الاقتصادي ، مع العمل على نشر الوعي العام بأهمية و جدوى هذه الاصلاحات في توفير مقومات التنمية المستدامة في الأجل الطويل و ما يتطلبه من استقرار في مستويات الأسعار.

المراجع

1- البسام، خالد عبد الرحمن، المصادر الداخلية والخارجية للتضخم، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، الاقتصاد والإدارة،1999

2- هيل عجمي الجنابي،النقود والمصارف والنظرية النقدية، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، عمان،. 2009

3- صالح المبيوب، ندوة، التنمية الاجتماعية والاقتصادية في ليبيا، دروس الماضي وتحديات المستقبل، مركز البحوث الاقتصادية، بنغازي.

4- عبد القادر محمد عبد القادر عطية، اتجاهات حديثة في التنمية، الدار الجامعية، الاسكندرية،2003 .

5- اسماعيل عبد الرحمن، حربي محمد موسى عريفات، مفاهيم أساسية في علم الاقتصاد، دار وائل،عمان،1999 .

6- صقر أحمد صقر، النظرية الاقتصادية الكلية، وكالة المطبوعات، الكويت،. 1977

7- رمزي زكي، الموقف الراهن للجدل حول ظاهرة التضخم الركودي، الكويت، دار الشباب للنشر،. 1986

8- محمد مدحت مصطفى، سهير عبد الظاهر أحمد، النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية، مكتبة مطبعة الإشعاع الفنية، مصر،. 1999

التقارير والنشرات.

9- -المصرف المركزي، النشرة الاقتصادية ،المجلد اعداد متفرقة.

10- -أوابك منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، " قاعدة بيانات بنك المعلومات في الأوابك".]

11- -النشرة الاقتصادية 2017 المجلد 57 الربع الرابع، إدارة الإحصاء والتوثيق

12- دراسات سابقة .